

زبدة الأصول

[480] الاftpار الؤوف من الضرر (1) وهو يصدق مع الظن بالضرر بل ومع الاحتمال

المتساوي الطرفين؁ وقد ذكرنا في كتابنا فقه الصادق ؤها آخر لجواز الاftpار مع الظن بالضرر؁ لعدم ارتباطه بالمقام اغمضنا عن ذكره. بيان ؤه تقديم القاعدة على ادلة الاحكام واما المقام الخامس: وهو بيان حال القاعدة مع ما يعارضها؁ فالكلام فيه في موارد. 1 - في بيان نسبتها مع الادلة المثبتة للاحكام الثابتة للافعال بعناوينها الاولى. 2 - في بيان نسبتها مع سائر الادلة المثبتة أو النافية لحكم الافعال بعناوينها الثانوية. 3 - في تعارض الضررين. اما الاول: فبعد ما لا كلام في تقديم القاعدة على جميع العمومات الدالة بعمومها على تشريع الحكم الضروري؁ كادلة ؤوب الوضوء على وابد الماء؁ وحرمة الترافع الى حكاهم الجور؁ وسلطنة الناس على اموالهم وما شاكل؁ وقع الكلام في ؤه ذلك مع ان النسبة بين دليل القاعدة؁ وبين كل واحد من تلك الادلة عموم من ؤه؁ وقد ذكروا في ؤه تقديمه امورا. 1 - ما نقله الشيخ عن غير واحد من عدهما من المتعارضين؁ وانما يقدم القاعدة؁ اما بعمل الاصحاب؁ أو بالاصول؁ كالبراءة في مقام التكليف؁ وغيرها في غيره. وفيه: اولا ما ستعرف من حكومة دليل القاعدة؁ على جميع تلكم الادلة؁ ولا تعارض بينهما؁ والترجيح انما هو في غير موارد الجمع العرفي كما حقق في محله. وثانيا: انه على فرض تسليم التعارض؁ الاصول ليست من مرجحات احد الخبرين على الآخر؁ واما عمل الاصحاب أي الشهرة الفتوائية فهو انما يكون من المرجحات؁ إذا _____ 1 - الوسائل ج 7 ص 155 باب

19 من ابواب من يصح منه الصوم حديث 1. (*) _____